

اختطاف آخر ملاذات العراقيين المظلومين



الكثير من القضاة الزبهيين لا يتخذون الإجراءات الدستورية ضد جهات سياسية متنفذة بسبب الخوف. وقد حدث أكثر من استهداف للكثير من القضاة بسبب قرارات عادلة. دهاء الولاة في طهران رتبوا وإحكاما جميع المفاصل في السلطتين التنفيذية والقضائية لإبقاء المتورطين بالنهب والقتل في مأمن من الملاحقة، بل لإظهارهم حماة للقانون والعدالة. لم يعد أمام العراقيين سوى الاعتماد على إكفانهم رغم بساطتها لكنها على خلاف تراكم المحن سحدرت التغيير المطلوب، وهذا ليس مجرد أمنية؛ دروس الشعوب، ومن بينها شعب العراق، خير مثال على انتصارها مهما طال الزمن.

عطل مجلس القضاء الأعلى ملفات كثيرة منها ملف سقوط الموصل الذي تسبب بقتل وإصابة أكثر من ربع مليون عراقي، وسقوط الفلوجة ومجزرتي جامع مصعب بن عمير وسبايكر ومجزرة الصقلاوية وتفجير الكرادة، وملك سرقة الآثار، وملك تسريب الدولار لإيران، وملك المليار ونصف المليار تفجير معمل النسيج في بابل، ووصفة الأسلحة الأوكرانية وشفقة الطائرات الروسية، وملك توزيع قطع الأراضي السكنية التومية، والعشرات من الملفات كان آخرها تزوير الانتخابات العراقية والتلاعب بأصوات الناخبين العراقيين. هذه الملفات وغيرها مركونة في مكاتب مجلس القضاء الأعلى ويرفض رئيسه وأعضاؤه التحدث للصحافيين بشأنها، كما أن سياسيين يحاشون التصادم مع القضاء خوفا من كسب عداوته.

طالب فوار تشرين بإصلاح القضاء، وقبلها تظاهر المئات من الشباب عام 2015 في بغداد أمام مبنى مجلس القضاء والمحكمة الاتحادية مردين شعارات مناوئة للقاضي مدحت المحمود، رئيس المحكمة الاتحادية (اعلى سلطة قضائية)، متهمين إياه بالتواطؤ مع "حزب الدعوة".

أمثلة كثيرة، ذات جانبيين سياسيين وأمني جنائي، أبرزها الدور الخطير الذي لعبه مدحت المحمود الذي عينه الحاكم المدني الأميركي بول بريمر رئيسا لمجلس القضاء الأعلى ثم رئيسا للمحكمة الاتحادية التي اشتغلت من دون قانون لسنوات طويلة.

كان المحمود بارعا في تقنين ودسترة رغبات قادة الأحزاب. والصفة أصبحت مشهورة كعلامة سواد في تاريخ القضاء حين أفتى بفوز نوري المالكي في انتخابات عام 2010 التي فاز بها إيهاد علاوي، بتفسيه الفقرة الدستورية الخاصة بالانتخابات بأن الذي يحق له تشكيل الحكومة ليس الفائز في الانتخابات التشريعية وإنما الذي ينجح في تشكيل ما بات يعرف بـ"الكتلة الكبرى" داخل البرلمان. هذا التفسير الذي عرف في ما بعد ببدعة مدحت المحمود، تسبب أيضا بأزمة سياسية كبيرة بين كتلتي "الفتح" بزعامه هادي العامري و"سائرون" بزعامه مقتدى الصدر في انتخابات 2018. لكن في النهاية تقاربت وجهات النظر بواسطة إيرانية ولدت عنها حكومة عادل عبدالمهدي التي أرغمها شباب ثورة أكتوبر على الاستقالة عام 2019.

كلام". لكن أسر الشهداء أملت أن يُمسك بالشعلة ويحاكمهم وفق القضاء الذي توقعته عادلا منصفًا، وإنه قد أعد العدة للمواجهة مع الميليشيات، فاستبشرت معها كثر من الخبزين بالبلد، وشجعتهم الدول الكبرى، وفي مقدمتها واشنطن ولندن، وأعلنت دعمه في خطواته. لكن دهاء طهران رتبوا إخراج السيناريو بطريقة لا تحرج الكاظمي لتظهره بأنه نفذ ما عليه، لكن القضاء هو الذي اتخذ قرار الإفراج عنه. ولا

تضيف لهذه الحقيقة تصريحات المسؤول الحكومي بأن قرار القضاء جاء بعد الضغوط التي مورست عليه. كثيرون يتساءلون لماذا ذهب الكاظمي إلى هذه الخطوات في سياق التحقيق مع القتل، لدرجة الإعلان عن اتهام مصلح بالمادة "أربعة إرهاب" وهي مادة معروفة عن المحالين وفقها، وهم بالآلاف، من المكون السني لا يُطلق سراهم بكفالة وبعضهم حكموا بالإعدام، وأخرون تعرضت أسرهم للايتراز من قبل مسؤولين نافذين في الميليشيات لإطلاق سراهم لقاء رشاشي خيالية اضطرت أهاليهم إلى بيع بيوتهم.

الم يكن الكاظمي على علم بوضع القضاء العراقي حيث تُرخل اليات التحقيق من السلطة التنفيذية إلى القضائية كمرحلة أخيرة؟ هناك وقائع كثيرة معلنة منذ الأسابيع الأولى لوصول الكاظمي إلى رئاسة الوزراء أكدت مواقف رئاسة مجلس القضاء الأعلى السليبي من ملف الشهداء ومهادنتها لرغبات قادة الأحزاب والميليشيات، مثلا في الرابع من أكتوبر 2020 فقت السلطة القضائية تسلمها أي ملف يخص المتورطين في قتل واختطاف المتظاهرين، في رد على تصريحات الكاظمي، التي يكثر منها بأن ملفات قتلة الناشطين رُحلت إلى القضاء، معتبرة الحديث عن ذلك مجرد شائعات.

مسلسل الإحباط مترام منذ سنوات في مواجهة عليا القوم للظلم في الاعتقال لسنوات دون محاكمات عادلة أو في قرارات حكم اتخذها القضاء لدوافع سياسية، أو في تخييب الألاف من الشباب في المعتقلات التي أنتجت المغاير الجماعية في مناطق هجر أهلها، وظن الناس أن هناك ملاذا آخرًا لتخفيف المظالم الكثيرة هو القضاء، مع أن الحقائق خلال سنوات أكدت تواطؤ سلطة القضاء مع الأحزاب النافذة.

إلى تأكيد، وأن الميليشيات التي تقتل شباب العراق يوميا لا يجزؤ أحد أن يقدم أحد أفرادها كمتهم في زمن الوصاية الإيرانية، وأن عهد ازدواجية التحكم بين واشنطن وبغداد قد انتهت بوصول الرئيس الأميركي جو بايدن إلى البيت الأبيض، فأيقاع مفاوضات فيينا يجب أن يمر سريعا خلال أسابيع وليس شهورا أو سنوات كما حصل في مسقط.

النتيجة العرضية المهمة في هذا المشهد لدى كل سياسي عراقي شريف تتلخص من لؤفة الطائفية وكل مواطن مظلوم، أن يوم خروج المتهم بالإرهاب قاسم مصلح من مكتب الاحتجاز عند أولياء أمره في الحشد وعودته "معافى" قد أنهت المهمة الاستعراضية التي استمرت لأكثر من عام للكاظمي بأنه سيسمك بقتلة الشهداء ويقتص منهم.

رغم نباهة شباب الثورة وتشخيصهم للكاظمي منذ أيامه الأولى بأنه الوجه الناعم لتورط الأحزاب و«بياع كلام»، إلا أن أسر الشهداء أملت أن يمسك بالقتلة ويحاكمهم وفق قضاء توقعته عادلا ومنصفًا.

سبق للكاظمي أن أكثر من إطلاق تصريحات نارية بعد ساعات من جريمة مقتل الوزني، ووصف قتلته بانهم "موجلون في الجريمة وواهم من يتصور أنهم سيفلتون من قبضة العدالة". وحين اعتقال مصلح أكدت التقارير الحكومية وجود أدلة دامغة على تورطه بمقتل الشهيد الفقيدي حتى وإن لم يقتله بمسدسه. فعصابات القتل المفضين كثر. كما توعد الكاظمي قبل ذلك بملاحقة قتلة الخبير السياسي هشام الهاشمي قائلا "سنلاحقهم ولم نزل في التحقيقات وقد وصلنا إلى خيوطه و بانتظار الوقت المناسب للإعلان".

رغم نباهة شباب الثورة وتشخيصهم للكاظمي، منذ أيامه الأولى في الحكم، بأنه الوجه الناعم لتورط الأحزاب والميليشيات "بياع

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

هل كان يتوقع شخص مغمور من عموم "الطامة" ومتنافسي الرشح الطائفي، والمتنقلين من فصيل إلى آخر أكثر تطرفا، أن يصبح اسمه في التسلسل الأول في أخبار ما تسمى قنوات الاتحاد الإسلامي المحلية والقنوات المتسابقة على أخبار الميليشيات، وأن يصبح مادة لمحتلي القنوات الرخيصة والمتوسطة أو تلك التي تسعى إلى تقديم تحديث في الرتبة التي وصلت إليها الميليشيات في علاقتها برئيس الوزراء مصطفى الكاظمي.

لا شك أن قاسم مصلح مُتَعَجَّب على حاله أن يصبح نجمة صباح ساطعة في سماء العراق المتلبدة بغيوم الظلم، قبل أن تشرق شمس يوم الرابع عشر من احتجازه، ليعود منتصرا شاكرا القضاء ومحاطا بالميليشيات التي اعتبرت الحدث انتصارا يضاف إلى انتصارات الحشد، وينتهي سيناريو الفيلم الإيراني الميليشياوي "لعدم كفاية الأدلة" مع الاعتذار للفيلم المصري.

يبود من أحاديث محللين معارضين في برامج موجبة للعراقيين من بلد مجاور، كشف هذا الفيلم رديء السيناريو والصنعة، أنهم أكثر من غيرهم التصاقا بالنظام القائم، وتبدو ملامح انحيازهم في الفترات الحرجة بظواهر النقد، لكن في حقيقتها توزيع للدوار، ودفاع حين يتطلب الأمر للتأثير النفسي في أوساط شعبية بحاجة إلى المناصرين بالكلمة، لعلها تُخدر الجرح ولا تدأويه، وتخلط الأوراق بدلا من أن تفرزها.

بعض هؤلاء حاول فلسفة لحظات انتقال سيناريو الفيلم من اقتياد المتهم بقتل أبرز ناشطي ثورة أكتوبر باعتقاله وفق المادة "أربعة إرهاب" وفق حقيقات الحكومة، وحتى خرجها "بريئا" وفق القضاء، بأنها لحظات مصيرية كانت تقود العراق إلى كارثة الحرب الشيعية لولا حكمة الوالي الإيراني وتدخله في اللحظة المناسبة لإبطالها. الخلاصة المطلوب إيصالها من خلال هذا السيناريو للرأي العام العراقي والعربي والإقليمي وواشنطن المتشغلة بترتيبات الاتفاق النووي، أن طهران هي الحاكمة والمتحكمة الوحيدة بمصير العراق، مع أن هذه الحقيقة لا تحتاج

اليمن: ضغوط كلاسيكية في مواجهة وحش عقائدي

والحقيقة أن الإجابة على مثل هذا التساؤل لا تحتاج إلى المزيد من البحث في خلفيات الجماعة وتاريخها الطويل في التعامل مع الاتفاقيات والحوارات السياسية، فقد سارع قادة حوثيون بارزون بالفعل للرد على الحزمة الثانية من العقوبات الأميركية، بالتأكيد على أن لا شيء يمكن أن يعترض طريق الحوثيين لإكمال سيطرتهم على كافة جغرافيا اليمن انطلاقا من مفاهيم رؤى دينية لا سياسية، وهو الأمر الذي يقدم تفسيراً واضحا لسبب رفض جماعة الحوثي لوقف هجماتها على مارب ضمن أي اتفاق لوقف إطلاق النار، والإصرار على فصل مسار التفاوض مع التحالف

صالح البيهاني
صحافي يمني

بات من المؤكد أن المجتمع الدولي، وفي مقدمته الولايات المتحدة، عازم على ممارسة نوع متصاعد من الضغوط لدفع الحوثيين للقبول بخطة وقف إطلاق النار في اليمن التي أعدها المبعوث الأممي مارتن غريفيث، وقبلت بها الحكومة اليمنية والتحالف العربي، لكن إلى أي مدى يمكن أن تفلح الضغوط الدولية في إجبار الحوثي على القبول بنهج السلام والتخلي عن مشروعه الأيديولوجي الذي لا يؤمن بمبدأ الخيارات السياسية؟



وفي المرحلة التالية وفي محاولة لعكس نتائج القرار الأميركي، فرضت واشنطن حزمة من العقوبات المالية على قادة عسكريين حوثيين لم يغادر أي منهم اليمن يوما للخارج ولم يزر بنكا ولم يمتلك حسابا مصرفيا يوما ما، ولا تهمة سمعته السياسية عندما توصمه دولة بالإرهاب، وهو الذي ينادي خمس مرات في اليوم على الأقل بعد كل صلاة بموتها عبر شعار الحوثيين الشهير.

كما فشلت، وستفشل باعتمادها، كل رهانات المجتمع الدولي في دفع الحوثيين لحلقة السلام عن طريق ممارسة ضغوط كلاسيكية على جماعة مسلحة تقوم على أفكار بدائية كالتفوق العرقي والتمكين الإلهي، مع الإشارة إلى أن الضغوط التي مارسها ويمارسها المجتمع الدولي اليوم على الحوثيين لوقف هجماتهم على مارب لا تقل عن الضغوط التي مورست على "الشريعة" في 2018 لوقف استكمال تحرير مدينة الحديدة، غير أن ثمة فارقا جوهريا هو أن الحكومة اليمنية دشنت الإدارة الأميركية الجديدة عملها الدبلوماسي من خلال رفع الجماعة الحوثية من قائمة المنظمات الإرهابية، انطلاقا من رؤية روج لها الحوثيون أنفسهم بأنهم يعانون من حالة عزلة ونيز إقليمي ودولي قلص من خياراتهم وأجبرهم على مواصلة مشوار عنفهم العسكري. لكن النتيجة كانت صامدة لواشنطن كما يبدو، حيث أدركت مؤخرا أنها وضعت المزيد من الحطب على نار العنف الحوثي المتقدة وأنها لم تشجع الجماعة على الالتحاق بالسلام بقدر تحفيزها على إكمال مسيرة الحرب مدفوعة بشعور زائف بالانتصار على العالم، سوتقه لاتباعها.

العربي، الذي تقوده السعودية، عن مسار التفاوض الداخلي الذي يبدو أن الحوثي يعتمد ربه بإكمال مشروعه على الأرض وفرض سياسة أمر واقع، لإجبار اليمنيين على القبول بواقع دون المشاركة في صنعه.

ويبرز النظام الإيراني في تحديه للمجتمع الدولي ومقاومة كل أشكال الضغوط الاقتصادية والسياسية التي يتعرض لها كائنات ماثلي محتمل لسلوك الحوثيين القادم، حيث قابلوا المطالب الدولية بوقف هجماتهم على مارب بإرسال المزيد من الصواريخ الباليستية وقتل العشرات من المدنيين في المدينة المختلطة بالنارحين، كما ردوا على البيانات الدولية التي طالبهم بالتوقف عن استهداف الأراضي السعودية بتصعيد هجماتهم باستخدام الطائرات المسيّرة المفخخة، أما الجهود الدولية والأممية والوساطات، التي كان آخرها وساطة مسقط لإقناع الحوثيين بالقبول بالخطة الأممية لوقف إطلاق النار، فلا يبدو أنها وجدت أذانا صاغية لدى قادة الجماعة الذين تسرب إليهم الشعور بالنصر وهو ما ظهر جليا من خلال تصريحات القوة والتحدى التي يطلقونها عادة في مثل هذه الأوقات.

ويبادل الحوثيون سريعا بين خطبي النصر والمظلومية في حالة تناقض تبدو كامتداد ثقافي تاريخي، حيث يتمنطقون بخطاب القوة عند شعورهم بتحقيق انتصار من أي نوع مغايرا قائما على فكرة المظلومية والتعرض للاضطهاد والإقصاء عندما يكونون في أشد لحظاتهم وهنا وضفا، وهي الصورة التي تكررت منذ العام 2004 وحتى اليوم على شكل مؤشر قياسي يصعد حيناً ويهبط أحيانا أخرى.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبالي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk